## أعتقد أن الجميع اليوم أصبح يؤمن بجدوى وأهميّة الأبحاث الميدانيّة، ويظلّ العائق الوحيد هو سياسة البحث العلمي المعتمدة في البلدان العربيّة

إنَّ دور الجامعات حيويّ، لا مراء في ذلك، من حيث الإطار المؤسّساتي للبحث السوسيولوجي، لأنَّه لاشكّ أنَّ مختلف المختبرات العلميّة المنتشرة في مختلف الكليّات تشكّل السوسيولوجيا جزءاً من تخصّصاتها ككليّات الآداب مجتمعة وعلم الاجتماع السياسي في الكليّات القانونيّة والسياسيّة والاقتصاديّة فضلاً عن معاهد كثيرة بما في ذلك المعاهد العلميّة والتقنية كالمدرسة العليا للتكنولوجيا بالمغرب، وهذا أمر لافت في تمثل أهميّة الدرس السوسيولوجي، إلّا أنَّ هذه المؤسّسات في حدّ ذاتها تحتاج إلى سياسة بحث علمي حقيقي، ليس على صعيد الجامعات فقط، بل على صعيد مختلف المؤسّسات المجتمعيّة، لأنَّ من شأن هذه السياسة أن تضمن بنياتها وميزانياتها تطوّر البحث العلمي، ومنه البحث السوسيولوجي الذي يحتاج إلى موارد بشريّة مكوّنة وإلى بنيات تحتيّة حقيقيّة، لأنَّ السوسيولوجيا في جانب كبير منها قد تتجاوز العمل المكتبي إلى العمل الميداني الشاق وما يتطلبه من لوجستيك مادي وبشري، وفي المجمل سياسة بحث علمي هادفة من شأنها أن تسهم في الرّقي المجتمعي، وتسهم في التنمية والتقدّم والحداثة.

*** ما الجهات التي من المفترض أن تتبنّى الأبحاث السوسيولوجيّة والاضطلاع باستثمار نتائجها؟**

الجامعات منتجة للبحث السوسيولوجي، وقد تستفيد منه في هياكلها، ومختلف أجنداتها، وأدوارها، واستراتيجيّاتها المختلفة، ولكنَّ الجهات التي تستفيد من الباحث السوسيولوجي هي الدولة ممثلة في «وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعيّة» (في المغرب)، ومختلف الوزارات بقطاعاتها. وأكثر من ذلك، فإنَّه من المنتظر أن تستفيد من نتائج البحث العلمي الجهويّة في المغرب وفي البلدان العربيّة الأخرى، خاصّة ما تعلّق منه بالجغرافيا والفضاءات وأسئلة الساكنة ومختلف الهياكل داخل الجهات، لا سيّما إذا علمنا أنَّ الجهويّة هي نوع من الإدارة الذاتيّة لشؤون منطقة معيّنة. لا شكّ أنَّ البحث العلمي يُعدّ مفصليّاً في نجاح الإدارة والتدبير، والاستجابة لأفق انتظارات الساكنة في هذه الجهة أو تلك، ولدينا في الوطن العربي بعض النماذج الكبيرة واللّافتة من الحكم الذاتي، كما هو الشأن في العراق بالنسبة إلى الأكراد. ولذا، فإنَّ إجراء بحوث عبر تخصيص ميزانية محترمة للبحث السوسيولوجي على الخصوص، من شأنه أن يسهم في رافعة التقدّم والتنمية، لأنَّ البحث العلمي هو جزء أساسي في التنمية. وبهذا الشكل فلا تقدّم ولا تنمية بدون بحث علمي.

*** يرى أغلب الباحثين أنَّ البحث العلمي العربي بشكل عام، والسوسيولوجي بشكل خاص، غائب أو مغيّب؛ ما يجعله في مأزق إبستمولوجي، حيث لم يتمكّن من فهم وتفسير الثورات العربيّة، ما رأيكم؟**

لا شكّ أنَّ هذا السؤال له وجاهته ومصداقيّته بشكل عام لأنَّه، لحدّ الساعة، ما زال البحث السوسيولوجي، سواء في الدكتوراه في الجامعة أو بعد الحصول عليها، لا يجد دعماً، بل إنَّ أصحابه عصاميّون، يقومون بأبحاثهم بإمكانيّاتهم الذاتيّة الخاصّة، ويعانون الأمرّين في الاشتغال. ومع ذلك، ما زلنا نأمل في سياسة جيّدة للبحث السوسيولوجي، سبق وذكرت بعض مؤشّراتها المأمولة والكفيلة بلملمة هذا البحث من خلال مراكز الدراسات والأبحاث الممتدّة في الوطن العربي، والتي تلعب فيها دول الخليج الدور الريادي. ولعلّ الناظر إلى مجمل هذه الأبحاث والمؤسّسات والمنظّمات الدّولتيّة وأحياناً المدنيّة، فإنَّه سيجدها تقوم بأدوار عبر مقترحات أبحاث وتجنيد باحثين ومحققين ميدانيين وفق ميزانيّة تستجيب لمتطلّبات هذا البحث الميداني أو ذاك، سواء من حيث الموارد البشريّة أو من حيث اللوجيستيك، والشروط الماديّة والموضوعيّة لإجراء مثل هذه البحوث، والتي تكون أحياناً في مناطق نائية، كما وقع لبول باسكون، الذي توفي في موريتانيا بحادث سير مع الباحث المغربي الشاب أحمد عريف، ثمّ هناك بحوث في الواحات أو ما يعرف بالإيكولوجيا الثقافيّة، وبحوث في البوادي...إلخ.